



الشؤون الإدارية: أحدث المعلومات

تقرير من الأمانة

١- تلخص هذه الوثيقة التقدم الذي أحرزته الأمانة في معالجة مجموعة من المسائل التنظيمية والإدارية منذ الاجتماع الرابع عشر للجنة البرنامج والميزانية والإدارة الذي عُقد في أيار/ مايو ٢٠١١. وتتناول الوثيقة شؤون التخطيط والميزانية، وإدارة العملات، والضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر. كما تقدم الوثيقة معلومات عن تحديث نظام الإدارة العالمي المزمع إجراؤه.

الميزانية البرمجية ٢٠١٠-٢٠١١

٢- اعتمدت جمعية الصحة العالمية الثانية والستون القرار ج ص ٦٢ع-٩، وهو قرار فتح أبواب الاعتماد للفترة المالية ٢٠١٠-٢٠١١، الذي أحاطت فيه علماً بأن مجموع الميزانية الفعلية يبلغ ٤٥٤٠ مليون دولار أمريكي مقسمة على ثلاثة قطاعات وهي: البرامج الأساسية (٣٣٦٨ مليون دولار أمريكي)؛ والبرامج الخاصة والترتيبات التعاونية (٨٢٢ مليون دولار أمريكي)؛ والتصدي للفاشيات والأزمات (٣٥٠ مليون دولار أمريكي).

٣- ومن المتوقع أن يصل الدخل الإجمالي لدعم ميزانية الثنائية ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٣٧٠٠ مليون دولار أمريكي، بما في ذلك المساهمات الطوعية والإشتراكات المقدرة. ومن المتوقع أن يبلغ الإنفاق الإجمالي للثنائية ٣٨٠٠ مليون دولار أمريكي، وهذا يعني عجزاً قدره ١٠٠ مليون دولار أمريكي في الدخل لدعم الإنفاق. وسيتم تمويل هذا العجز من خلال ترحيل الأموال من الثنائية السابقة.

٤- ورغم أن من المتوقع أن يصل مستوى تمويل الميزانية عموماً إلى ما يناهز ٨٠٪، تظل هناك اختلافات كبيرة في التوازن بين المجالات التي تتلقى تمويلاً جيداً ومعقولاً وتلك التي تعاني من نقص في التمويل. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن هناك نسبة كبيرة مخصصة من الأموال. ومن المتوقع أن يبلغ مستوى تمويل البرامج الأساسية ما يقارب ٧٥٪ فقط من المبلغ المخصص لهذا القطاع في الميزانية البرمجية المعتمدة، حيث يبلغ التمويل المتوقع أدنى مستوياته للإقليم الأفريقي وإقليم الأمريكتين وإقليم جنوب شرق آسيا وإقليم شرق المتوسط. وسيتم تمويل قطاع البرامج الخاصة والترتيبات التعاونية بما يقارب ١٦٠٪ من المستوى المحدد في الميزانية البرمجية المعتمدة، ويتعلق الجزء الأكبر من الزيادات بالعمل الخاص باستئصال شلل الأطفال. وسيتم تمويل قطاع التصدي للفاشيات والأزمات بما يقارب ١١٠٪ من المستوى المحدد في الميزانية البرمجية المعتمدة، وسيتجاوز ٢٠٠٪ إذا أخذت المساهمات العينية بعين الاعتبار.

الميزانية البرمجية ٢٠١٢-٢٠١٣

عملية التخطيط التشغيلي والمراجعات التقنية

٥- أخذت عملية إعداد الخطط التشغيلية للثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣ بعين الاعتبار طلبات الدول الأعضاء صياغة الحصائل والمخرجات بشكل أكثر وضوحاً. وقد أُدرج ذلك في وضع خطط العمل للثنائية على مستويات المنظمة الثلاثة جميعها - وهو النشاط الذي استرشد، على وجه الخصوص، بما تم تحديده من احتياجات على المستوى القطري ضمن استراتيجيات التعاون مع البلدان.

٦- ودعماً لعملية الإعداد المذكورة أعلاه، أُجريت سلسلة من المراجعات التقنية على مستويات المنظمة الثلاثة بهدف ما يلي: (١) ضمان أن الحصائل والمخرجات يتم تحديدها بوضوح ومواءمتها مع الاستراتيجيات العالمية في المجالات التقنية، وأن تلبى الاحتياجات القطرية؛ (٢) الحرص على الاتساق التقني على جميع مستويات المنظمة الثلاثة.

٧- وبصورة عامة، ستتحول منظمة الصحة العالمية في الثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى إطار للتخطيط سيحدد بشكل أوضح سلسلة النتائج على مستوى خطة العمل رغم أنه سيظل مرتبطاً بالهيكل الراهن للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وسيكون إطار التخطيط هذا بمثابة نقطة انطلاق لإعداد سلسلة النتائج الجديدة على النحو المتوخى في عملية الإصلاح الحالية وعلى نحو ما طلبه المجلس التنفيذي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ أثناء دورته الاستثنائية بشأن إصلاح منظمة الصحة العالمية.^١

تخطيط الموارد وتوقعات الدخل

٨- تلبية لطلب الدول الأعضاء أن توضع الميزانيات بناءً على تقييمات أكثر واقعية للدخل والإنفاق، وضعت الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣ على أساس التنبؤات المتاحة في وقت إعدادها. ومنذ ذلك الحين أتاح العمل المستمر على التنبؤ بالدخل والإنفاق فرصة لتعزيز بلورة الميزانية التشغيلية.

٩- وأثناء عملية التخطيط التشغيلي، استخدمت التنبؤات الأولية بالموارد لدعم المخرجات المقترحة. ورغم أن العمل على التحقق أكثر فأكثر من هذه التنبؤات ووضع خطة كاملة للموارد في الثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣ لا يزال جارياً، فإنه يقدم بالفعل مدخلات قيمة في عملية التخطيط، ويجري تحديد المجالات التي تعاني أكبر العجز في الموارد. وسوف ترصد المجالات المعنية عن كثب وستركز عليها الجهود المبذولة لتعبئة الموارد والدعم الاستراتيجي خلال الثنائية. وستستفيد هذه العملية كذلك من المعلومات والإرشادات المتأنية من التحليلات ربع السنوية للدخل والإنفاق المخططين خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٠- واستند حساب المخصصات الافتتاحية لمراكز الميزانية إلى مزيج مما يلي (١) تحليل التنفيذ السابق، (٢) تنبؤات الدخل، (٣) التوجهات الاستراتيجية للميزانية، (٤) التخطيط التشغيلي المفصل للإنفاق. ولن يتم إقرار زيادة مخصصات الميزانية ما لم يتأكد الحصول على مزيد من الدخل. ومخصصات الميزانية ضرورية كي يتسنى إقرار خطط العمل في نظام الإدارة العالمي وهذه المخصصات بمثابة أداة لمراقبة التخطيط والتنفيذ يوماً بيوم فيما يخص كل مركز للميزانية.

١ انظر المقرر الإجرائي EBSS/2(3).

زيادة التكاليف والآثار المترتبة على ذلك في الميزانية

١١- تدهور قليلاً سعر صرف الدولار مقابل الفرنك السويسري منذ الفترة التي تم فيها الانتهاء من وضع الميزانية البرمجية ٢٠١٢-٢٠١٣ في الربع الأول من عام ٢٠١١. ولا يزال سعر تداول الدولار في كثير من البلدان أقل إلى حد ما مما كان عليه في الجزء الأول من عام ٢٠١١ عندما تم الانتهاء من وضع الميزانية. ووفقاً لسعر الصرف الحالي المحدد لعام ٢٠١٢ من خلال العقود الآجلة للتحوط من تقلبات أسعار الصرف، ستكون المرتبات في جنيف في عام ٢٠١٢ أعلى بحوالي ١٧٪ مما كانت عليه في عام ٢٠١٠. وما زال سعر صرف الدولار في أغلب مواقع المنظمة الأخرى مستقرًا. وفي المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا (الموجود في نيودلهي) والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط (الموجود في القاهرة) يتيح سعر الصرف خفض التكاليف بما يناهز ١٠٪ مقارنة بالسعر المطبق عند الانتهاء من وضع الميزانية. ومع ذلك فمن المتوقع أن يقوض معدل التضخم الأعلى بكثير في الهند ومصر هذه المكاسب.^١

١٢- واستجابة للزيادة في التكاليف نتيجة انخفاض قيمة الدولار، ولاسيما في سويسرا، تم إجراء استعراض شامل لهيكل المنظمة وموظفيها في عام ٢٠١١. ونتيجة لذلك كان لابد من إلغاء ٢٠٠ وظيفة في جنيف (وتلك عملية لاتزال جارية)، في حين يجري إنشاء ٤٣ وظيفة في مركز الخدمات العالمي في كوالالمبور لتسكين مهام كانت تنجز في جنيف. ورغم أنه من المتوقع أن تكون لهذا الإجراء فوائد على المدى الطويل من حيث خفض التكاليف، فإنه سيسفر عن تكاليف إضافية على المدى القصير، ولاسيما في عام ٢٠١٢، من أجل إتاحة استحقاقات إنهاء الخدمة. كما ألغيت وظائف في مواقع أخرى للمنظمة. ومن المقدر أن يصل مبلغ خفض التكاليف على المدى الطويل في المقر الرئيسي إلى أكثر من ١٠٠ مليون دولار أمريكي في الثنائية.

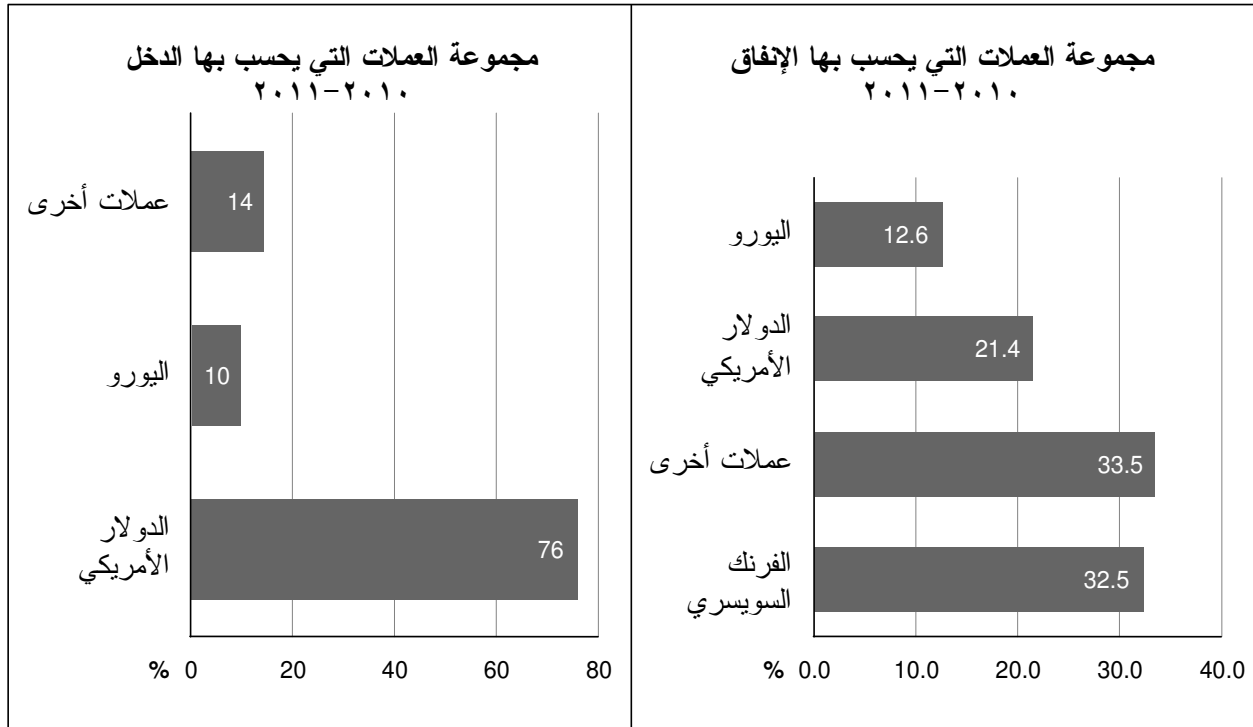
١٣- وتم تحقيق وفورات في التكاليف في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال حقق إدخال وحدة إدارة خدمات الطباعة والنسخ في عام ٢٠٠٧ انخفاضاً بنسبة ٢٥٪ في التكلفة السنوية للطباعة والنسخ، من ٣,٦ مليون فرنك سويسري إلى ٢,٤ مليون فرنك سويسري.

إدارة المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات

١٤- هناك اختلاف بين عملات دخل وإنفاق منظمة الصحة العالمية. فكثير من دخل المنظمة وإنفاقها يُحسب بالدولار الأمريكي، بيد أن ٣٠٪ تقريباً من مجموع الإنفاق يتم بالفرنك السويسري ويُمول أساساً من الدخل بالدولار الأمريكي. وهناك أيضاً نفقات صافية أقل تتم بعملات مربوطة باليورو وبعملات المكاتب الإقليمية (انظر الشكل ١ أدناه).

١ وردت تفاصيل إضافية حول الزيادات والتغيرات المتوقعة في التكاليف في الوثيقة EBSS/2/INF.DOC.

الشكل ١ - مجموعة العملات التي يحسب بها دخل وإنفاق منظمة الصحة العالمية



١٥- يؤدي تقلب أسعار صرف العملات إلى فروق كبيرة وغير متوقعة في التكاليف. وإذا تحسن التوفيق بين عملات دخل وإنفاق المنظمة، فسيتمكن جزئياً تعويض هذه الفروق بين الدخل والإنفاق الذي يتم بعملات غير الدولار الأمريكي.

١٦- واستجابة لتوصيات لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة،^١ جرى البحث في مجموعة متنوعة من الأساليب لحماية منظمة الصحة العالمية من هذه المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات. واستشيرت وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة للتعرف على ما تُطبقه من تدابير لإدارة المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات. وتحسب منظمة العمل الدولية اشتراكاتها المقدرة بالفرنك السويسري وتحسب ميزانيتها باستخدام سعر الصرف المطبق في الميزانية والذي يُحدد بعد اعتماد الميزانية. وتستعمل منظمة العمل الدولية أيضاً عمليات التحوط لتقلبات أسعار الصرف في نفقاتها كما يقوم برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة واليونسكو والوكالة الدولية للطاقة الذرية بحساب نسبة من الاشتراكات المقدرة باليورو من أجل التوفيق بين عملة الدخل والإنفاق. وتعيد عدد من الهيئات، بما فيها الأمم المتحدة، تقدير تكاليف ميزانيتها عدة مرات في السنة لتأخذ في الاعتبار تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم، ويمكن أن تترتب على ذلك مبالغ تكميلية تدفعها الدول الأعضاء. وتضع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ميزانياتها بعملة التنفيذ وتعديلها وفقاً لتقلبات حركة أسعار صرف العملات. وعلى سبيل المثال يخصص المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان اعتماداً للطوارئ يصل إلى ٣٪ من الاعتمادات الإجمالية المعتمدة للاحتياجات غير المتوقعة والناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات أو

١ انظر ملحق الوثيقة EBPBAC14/3.

التضخم. وباستثناء منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي لا يستخدم أي من وكالات الأمم المتحدة أدوات مالية للتحوط من مخاطر تقلب أسعار الصرف.

١٧- وتجسد مختلف النهج التي تتبعها وكالات الأمم المتحدة للتحوط من مخاطر تقلب أسعار الصرف معدلات مختلفة للإففاق بين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية ومعدلات مختلفة للاشتراكات المقدرة والمساهمات الطوعية ونهجاً مختلفة للميزنة.

١٨- وفيما يتعلق بإدارة المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات في منظمة الصحة العالمية نفذت الأمانة تدابير التحوط من مخاطر تقلب أسعار الصرف بإبرام عقود شراء آجلة مع المصارف. وقد نفذ ذلك فيما يخص عام ٢٠١٢ وسيتلّف بشكل كبير المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات في الأمد القصير. وفيما يتعلق بالمخاطر في الأمد الأطول، وعملاً بمشورة لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة^١، تتطر الأمانة في التدابير التالية:

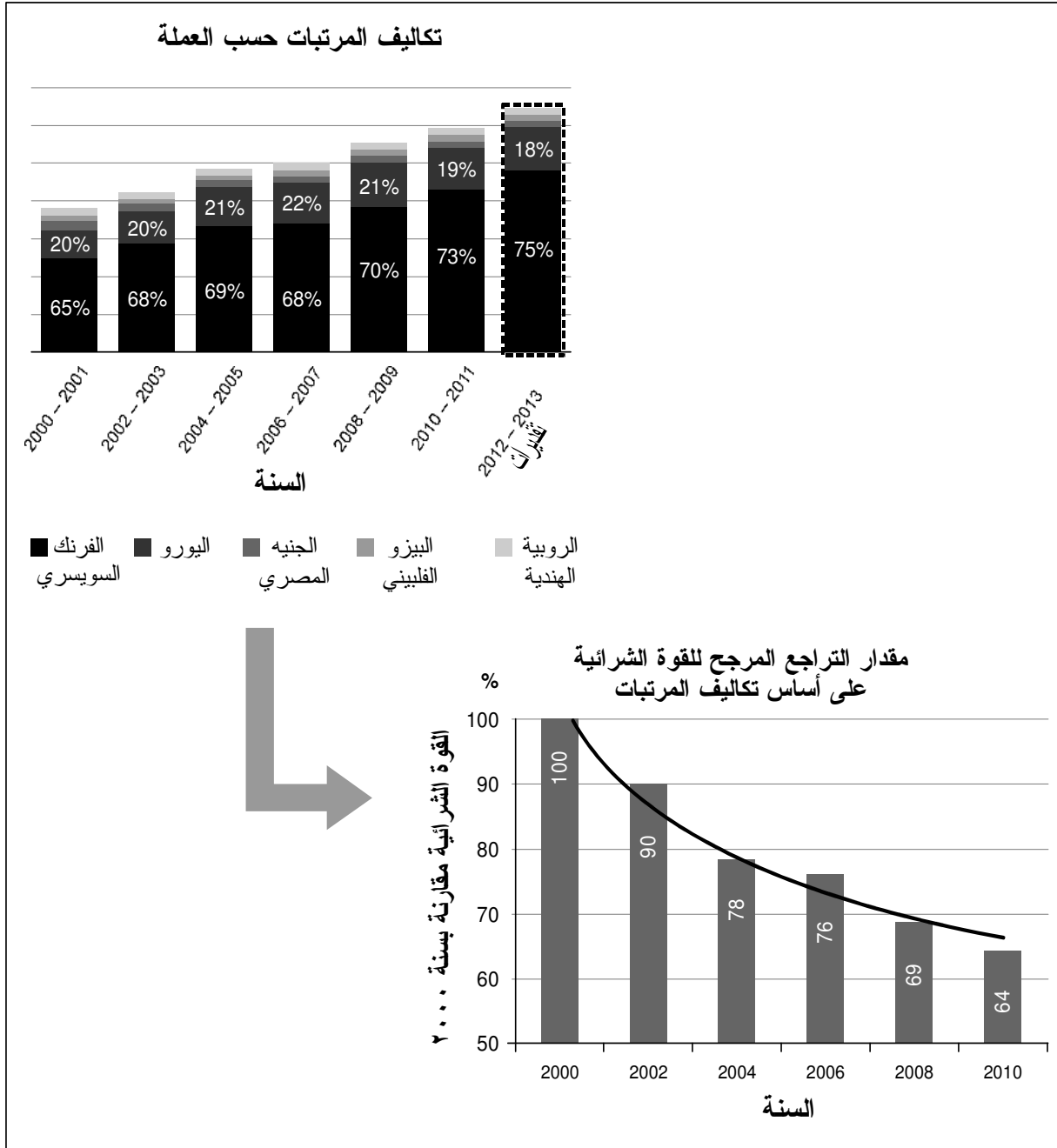
(أ) يمكن تقدير الميزانية وحساب تكاليفها على أساس سعر صرف لتلك الميزانية، على أن يعاد حساب تكاليفها في وقت لاحق وفقاً لتقلبات أسعار سعر الصرف ومعدلات التضخم. ويمكن تقديم هذه المعلومات سنوياً إلى جمعية الصحة من خلال المجلس.

(ب) يمكن زيادة الدخل بالفرنك السويسري من خلال تلقي بعض الاشتراكات المقدرة أو كلها بتلك العملة.

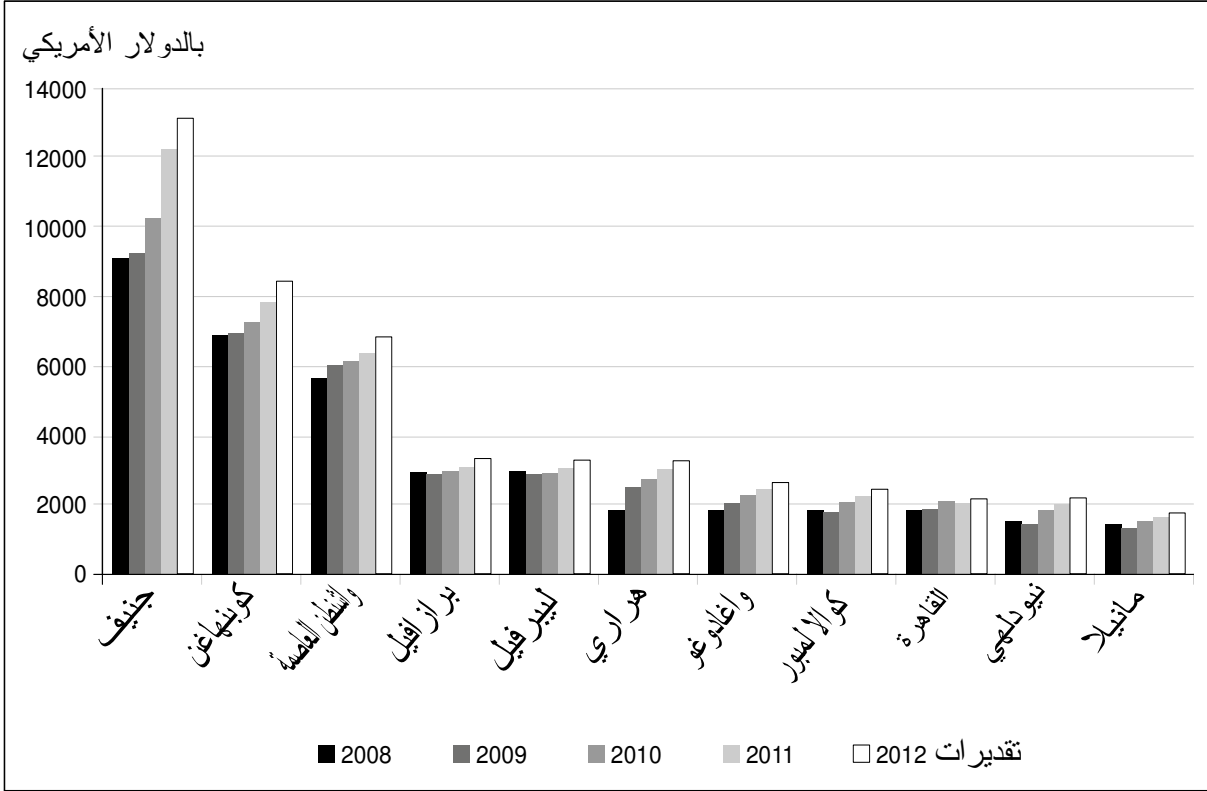
١٩- وفي عام ٢٠١٢ سيُبرم مسبقاً بمدة اثني عشر شهراً المزيد من العقود الآجلة الشهرية لشراء العملات بغية التحوط من تقلبات أسعار الصرف المتوقعة لعام ٢٠١٣. وبالتالي ففي نهاية عام ٢٠١٢ سيتم التيقن من أسعار الصرف لعام ٢٠١٣ وستعدل تكاليف المرتبات في الميزانية وفقاً لذلك.

٢٠- بيد أن التحوط بإبرام العقود الآجلة لا يمكن أن يحمي المنظمة من انخفاض قيمة الدولار في الأمد الأطول، مثل ما حدث بين نهاية عام ٢٠١٠ ونهاية عام ٢٠١١، ولا يمكن أن يحميها كذلك من أي انخفاض آخر للدولار قد يحدث في عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن تكون تكاليف المرتبات في عام ٢٠١٢ أعلى بنسبة ١٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٠ نتيجة لهذه التقلبات في حركة أسعار صرف العملات. ويبين الشكلان ٢ و٣ أدناه تراجع القوة الشرائية بسبب ضعف الدولار الأمريكي. ويوضح الشكل ٢ حركة مصروفات المرتبات الناجمة عن أسعار الصرف. أما الشكل ٣ فيبين متوسط تكاليف مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة في مجموعة من المواقع، مما يوضح زيادة التكلفة النسبية في جنيف بسبب قوة الفرنك السويسري.

الشكل ٢ - مقدار تراجع القوة الشرائية على أساس تكاليف المرتبات



الشكل ٣ - متوسط تكاليف المرتبات الشهرية لموظفي فئة الخدمات العامة: مقارنة بين مواقع المنظمة



٢١- ولا يمكن معالجة هذه المشكلة الطويلة الأمد إلا عن طريق تحقيق التوازن بين عمالات الدخل والإنفاق، على النحو المشار إليه أعلاه والذي أيدته لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة. ويمكن تحسين هذا الوضع من خلال تغيير العملة التي حسبت بها الاشتراكات المقدرة إلى الفرنك السويسري ونقل بعض المهام إلى المواقع الأقل تكلفة.

إطار الرقابة المالية: السلف الشخصية للموظفين

السلف بضمان المرتب

٢٢- أشار التقرير المبدئي الذي قدمه مراجع الحسابات الخارجي إلى جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين إلى وجود مواطن قصور في الامتثال لإجراءات إعطاء السلف بضمان المرتب،^١ وسلط الضوء على مخاطر خاصة تتطوي على مبالغ دُفعت للموظفين في المكتب الإقليمي لأفريقيا وقد يتعين اتخاذ الإجراء اللازم لشطبها. وأوصى التقرير بتعزيز الجهود الرامية إلى تسوية السلف غير المُسددة واستعراض وتعزيز الضوابط الداخلية الخاصة بالسلف المعطاة بضمان المرتب.

١ الوثيقة ج ٣٠/٦٤.

٢٣- ويجوز إعطاء السُّلف بضمان المرتب عند وجود ظروف طارئة تقتضي، مثلاً، إجلاء الموظفين من مكتب لفترة طويلة أو عندما يكون هناك تأخر إداري في إدراج أحد الموظفين في كشوف المرتبات العادية. وكان احتمال التأخر الإداري سائداً في المكتب الإقليمي لأفريقيا في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، نظراً لارتفاع عدد عقود الموظفين التي كانت قيد التجديد، ولما كان يجري، في الوقت نفسه، من تحوّل إلى نظام الإدارة العالمي. وفي عدد من الحالات تم إعطاء سُّلف بضمان المرتب في المكاتب القطرية وتأخر تسجيلها لاحقاً. كما سُجِّلت حالات كثيرة في عام ٢٠٠٩ أعطيت فيها السُّلف من مركز الخدمات العالمي لموظفين يعملون في المقرّ الرئيسي بسبب التأخر الإداري في تجهيز العقود. ولم يتم، في عدد من الحالات، استرداد تلك السُّلف عندما غادر الموظفون المنظمة.

٢٤- ولمعالجة هذه المشكلات تم اتخاذ ثلاث مبادرات رئيسية.

(١) أولاً، تم إحراز تقدم كبير على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية في إدراج وضع عملية متينة لإدارة ومراقبة السُّلف المعطاة بضمان المرتب، بما في ذلك العناصر التالية:

(أ) يجب تقديم كل طلبات السُّلف الطارئة عبر نظام الإدارة العالمي كي يوافق عليها مدير الشؤون الإدارية أو مدير الموارد البشرية بمركز الخدمات العالمي.

(ب) تجب إحالة جميع طلبات السُّلف بضمان المرتب الموافق عليها إلى قسم كشوف المرتبات بمركز الخدمات العالمي كي يتحقق من امتثالها للسياسة العامة.

(ج) تتم معالجة جميع السُّلف المعطاة بضمان المرتب عن طريق نظام كشوف المرتبات، وإصدار مركز الخدمات العالمي تعليمات الدفع؛ وقد بات استرداد السُّلف، الذي يُطبق في مركز الخدمات العالمي من خلال الاقتطاع من المرتبات اللاحقة، يتم بشكل تلقائي.

(د) تم إنهاء الممارسة المتمثلة في إعطاء السُّلف بضمان المرتب من المكاتب القطرية، وتكليف مديري الشؤون الإدارية والمالية بإنفاذ السياسة الجديدة.

(٢) ثانياً، تم إدخال تغييرات على خطوط التوظيف والإبلاغ من أجل تعزيز المساءلة أمام المراقب المالي فيما يخص إدارة كشوف المرتبات.

(٣) ثالثاً، تم تشكيل فريق معني بمشروع تحت الإشراف العام للمراقب المالي من أجل الاضطلاع بتحليل كامل للأرصدة الناجمة عن السُّلف السابقة المعطاة بضمان المرتب، في جميع المواقع، ولضمان استرداد المبالغ لصالح المنظمة، عند اللزوم. وأسفر ذلك التحليل حتى الآن عن النتائج التالية:

(أ) كان هناك، على مستوى المنظمة عموماً، ١٨٠٧ حالات من الأرصدة غير المُسدّدة والمستحقة على موظفين سابقين حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١١، بمبلغ إجمالي قدره ٤,٦ مليون دولار أمريكي. وتتعلق أكبر المبالغ بالمكتب الإقليمي لأفريقيا والمقرّ الرئيسي (انظر الجدول الوارد أدناه للاطلاع على توزيع السُّلف). واستُكملت حتى الآن أنشطة التحليل والمتابعة فيما يخص ثلثي تلك الحالات، مع إعطاء الأولوية للمبالغ الكبيرة.

الجدول. السلف المعطاة بضمان المرتب: الأرصدة غير المُسدّدة والمستحقة على موظفين سابقين حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١١

الموقع	المقرّ الرئيسي	أفريقيا	جنوب شرق آسيا	أوروبا	شرق المتوسط	غرب المحيط الهادئ	المجموع
المبلغ (بملايين الدولارات الأمريكية)	١,٢	٢,٦	٠,١	٠,١	٠,٤	٠,٢	٤,٦
الحالات	٥٥٣	٧٣٩	١٠٧	٩٦	١٣٢	١٨٠	١٨٠٧

(ب) كشف التحليل أنه على الرغم من أن كثيراً من تلك الأرصدة نشأ نتيجة التأخر في تجديد العقود أو من جراء التحوّل إلي نظام الإدارة العالمي، فإن بعضاً منها أقدم بكثير ويتعلّق بسلف أُعطيت بضمان المرتب ولم تسجّل على النحو السليم، وقد ظهرت أرصدها الآن عقب التحوّل إلى برنامج الإدارة العالمي.

(ج) في بعض الحالات تعادل الأرصدة المستحقة على المنظمة السلف المبيّنة في سجلات المحاسبة، مثل الاستحقاقات التي ينبغي دفعها للموظفين عند مغادرتهم المنظمة. وقد تمّ، تصحيح حساب تلك الأرصدة المتعادلة، وسيخضع ذلك للاستعراض من قبل مراجع الحسابات الخارجي في إطار المصادقة على البيانات المالية للتثائية. ولوحظ، في حالات أخرى أن المبالغ سُدّدت من قبل الموظفين السابقين، أو استحق سدادها، وأنه يجري الاضطلاع بأنشطة المتابعة اللازمة. وتم استرداد مبلغ ٢,٨ مليون دولار أمريكي حتى الآن، ممّا يمثّل ١١٠٠ حالة من أصل مجموع الحالات المذكورة أعلاه والبالغ ١٨٠٧ حالات.

(د) يتواصل القيام ببقية العمل، ولكن يُعتقد أنه من المستبعد استرداد الأموال في قرابة ٣٠٠ حالة. وعليه قد يتعيّن، على ضوء التحليل، شطب مبلغ إجمالي يُقدّر بنحو ٦٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي. ومن مجموع ذلك المبلغ يتعلّق ٢٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي تقريباً بالمكتب الإقليمي لأفريقيا، ويتعلّق ٣٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بمواقع أخرى، ولاسيما المقرّ الرئيسي.

٢٥- وعلى الرغم من أن ذلك الشطب قد يكون مدعاة للقلق، فإنه يلزم النظر إليه على ضوء مبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار أمريكي الذي يسدّد في شكل مدفوعات مرتبات في كل ثنائية؛ وبناءً عليه يمثّل المبلغ المعني ٠,٠٣٪ من كشوف مرتبات الثنائية. وتتابع الأمانة بنشاط المبالغ التي لم تُسدّد وسيتمّ الإبلاغ عن الوضع المالي النهائي في البيانات المالية الخاصة بالفترة ٢٠١٠-٢٠١١، والتي ستعرض على جمعية الصحة العالمية الخامسة والسنتين في أيار/مايو ٢٠١٢.

٢٦- وتقوم المديرية العامة شخصياً برصد التقدم الذي تحرزه الأمانة في استرداد كل المبالغ الكبيرة التي لم تُسدّد من قبل الموظفين السابقين، وفي إدخال تحسينات على نظام الإدارة العالمي حتى يتسنى في المستقبل رصد السلف على نحو أوثق على جميع مستويات المنظمة. كما شارك المدير الإقليمي لأفريقيا شخصياً في تسوية المسائل المرتبطة بالسلف المعطاة بضمان المرتب في الإقليم الأفريقي.

إطار الرقابة الداخلية

٢٧- مكن الأخذ بنظام الإدارة العالمي من تحسين إنفاذ الضوابط في بيئة تتسم باللامركزية. وخير مثال على ذلك التحسينات الإجرائية المذكورة أعلاه فيما يخص السلف بضمان المرتب. ومن المقرر إدخال تحسينات إضافية تشمل عمليات الإدارة والتنظيم الإداري، حتى يتسنى تطبيق إطار متكامل للرقابة الداخلية من أجل ضمان أن يكون للعمليات ذات الأثر المالية نقاط رقابة محددة بوضوح وضمان أن تكون آحاد المسؤوليات مبيّنة بشكل بارز. فقد تم، مثلاً، إدخال تحسينات إجرائية بغرض تعزيز تطبيق سياسة السفر، لاسيما فرض رقابة أكثر صرامة على الإجراء الخاص بالموافقة على السفر، وضمان تحسين التخطيط المسبق للسفر (مما يمكن من حجز التذاكر في وقت مبكر والاستفادة، بالتالي، من أسعار أرخص).

٢٨- ومن العمليات الإدارية الأخرى التي يقدر تحسينها المدفوعات الخاصة بالضيافة والاقتراحات والاتفاقات المتعلقة بالمانحين والاستحقاقات الخاصة بالموارد البشرية.

إدارة المخاطر

٢٩- تم، فيما يخص الوظائف الإدارية، تعزيز إطار إدارة المخاطر. ويتمثل الإنجاز الرئيسي الذي تحقق منذ آخر تقرير قدم إلى اللجنة في زيادة إدراج إطار إدارة المخاطر ضمن أدوات الإدارة وتعزيز دور "مسؤول المخاطر". ويكفل إدراج الاعتبارات الخاصة بالمخاطر في الخطط التشغيلية للتأنيّة القادمة من خلال عملية التخطيط التشغيلي، وستبلور المسؤوليات المهمة لمسؤولي المخاطر في الأغراض المتعلقة بأداء الموظفين المعنيين خلال تلك التأنيّة.

٣٠- أمّا فيما يخص المخاطر المؤسسية فقد تم اتخاذ خطوات أولى من أجل تحديد المخاطر الاستراتيجية على مستوى المنظمة كافة، استناداً إلى الأغراض الاستراتيجية ومجالات الاهتمام بالنسبة للمنظمة، لاسيما ما يتعلق بالوظائف الإدارية للشؤون المالية والموارد البشرية والتخطيط وتكنولوجيا المعلومات. ويجب مناقشة هذا العمل وتثبيته في الأمانة في إطار منتدى واسع للإدارة العليا قبل عرضه على اللجنة في اجتماعها القادم في أيار/ مايو ٢٠١٢.

٣١- وتجري مناقشة هيكل لتصريف الشؤون يشمل أكبر المسؤولين الإداريين في المنظمة.

٣٢- وستقوم العمليات المندرجة في الإطار الشامل للمنظمة كافة على الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة في المجال الإداري.

نظام الإدارة العالمي

٣٣- لا بدّ من تحسين نظام الإدارة العالمي قبل تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، عندما سينخفض مستوى الدعم المقدم من شركة Oracle للصيغة الراهنة من "موسّع" إلى "صائن". وذلك المستوى من الدعم لا يلبي احتياجات المنظمة ويُعتبر من المخاطر غير المقبولة المحدقة بالمنظمة. وشراء خدمة التحسين لن يمكن المنظمة من الاستفادة من دعم شركة Oracle الكامل بعد عام ٢٠١٣ فحسب، بل يمكنها من الاستفادة أيضاً من أيّ تطوّر يطرأ على التكنولوجيا ذات الصلة.

٣٤- وفي هذا الصدد واصلت الأمانة العمل على إعداد الدليل التفصيلي لزيادة تطوير نظام الإدارة العالمي. وشرع في إجراء البحوث التقنية لأغراض التحديث في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من أجل الحصول على نتائج بحلول أواخر السنة؛ وسيتسنى، بعد ذلك بفترة قصيرة، بدء العمل على تفاصيل تخطيط التحديث التقني نفسه. ويجري، في إطار هذا النشاط، الاضطلاع بتحليل لتحديد الخيارات الممكنة للحد من أشكال التصميم حسب الطلب في نظام الإدارة العالمي بغية تحسين استخدام الوظائف المعيارية لبرمجية Oracle والحد، بالتالي، من التكاليف المرتبطة بصيانة النظام. وتم، إجمالاً، تخصيص ٥ ملايين دولار أمريكي في الميزانية البرمجية ٢٠١٢-٢٠١٣ لأغراض التحديث. وإلى جانب ذلك يجري الاضطلاع بدراسة رفيعة المستوى من أجل تحليل الأثر الذي ستخلفه على نظام الإدارة العالمي المتطلبات الناشئة عن التغييرات المقترح إدخالها على إطار المنظمة للإدارة القائمة على النتائج، على النحو المبين في برنامج إصلاحات المنظمة.

الإجراء المطلوب من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة

٣٥- اللجنة مدعوة إلى النظر في إمكانية توصية المجلس التنفيذي بإبداء آرائه بشأن الخيارات التالية فيما يخص الميزانية:

- (١) صياغة اقتراحات مفصلة فيما يتصل بتطبيق آلية لإعادة حساب تكاليف الميزانية من أجل شرح أثر التقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات على القوة الشرائية للميزانية المعتمدة؛
- (٢) إعداد اقتراحات إما لتعديل مبلغ الاشتراكات المقدرة المُحصّلة بالدولار الأمريكي وفق تقلبات أسعار صرف العملات، أو لحساب جزء من الاشتراكات المقدرة بالفرنك السويسري؛
- (٣) تضمين التغييرات المُدخلة على اللائحة المالية لمنظمة الصحة العالمية بياناً لإمكانية تطبيق كلا من مساري العمل المشار إليهما في الفقرة الفرعية (٢).

| = = =